حقوق أصحاب الهمم في القانون

نشرة شهرية تُصدرها منصة محاميك بالتعاون مع المركز المصري لحقوق المرأة و بيت الخبرة القانوني و النوعي

أول منصة عربية تعمل على ترسيخ لحق الوصول للعدالة

مقدمة:

تولى الدولة اهتمام كبير في السنوات الأخيرة بالأشخاص ذوي القدرات الخاصة، فقد خصصت الدولة عام 2018 عاما لذوي القدرات الخاصة وتحقق خلاله العديد من المطالب، ومن بينها قانون ذوي القدرات الخاصة رقم 10 لسنة 2018، الذي ينص على حقوق وامتيازات عديدة لهؤلاء الأشخاص سواء في مجال التعليم أوالصحة أوالعمل أوالمعاش، لحمايتهم من الأزمات والكوارث وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية لهم. وتسعى الدولة إلى توفير فرص عمل لهم، وتجهيزات بمحطات وقطارات السكك الحديدية والمترو لهم، وزيادة أعداد الطلاب بمدارس الدمج، كما تم عمل صندوق عطاء لدعمهم وقانون يضمن حقوقهم.

الوصول للعدالة :

2071 استشارة استقبلتها منصة محاميك عبر مختلف وسائل تواصلها خلال **شهر نوفمبر 2021** وجاءت كالتالي:

1225 استشارة تم استقبالها عن طريق صفحتي "حكايات نهاد" و "محاميك" على الفيسبوك بنسبة **59.1%**

479 استشارة تم استقبالها عبر خطوط الهواتف المحمولة والأرضية بنسبة **23.9%**

349 استشارة تم استقبالها عبر موقع محاميك الالكتروني بنسبة **16.8%**

مكاسب المرأة في الدستور

المادة (81):

"تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام، صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا ورياضيا وتعليميا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالا لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص."

نصت المادة 81 من الدستور على التزام الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على كافة المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية وحتي الترفيهية، وهو التزام يؤكد على حرص الدولة على تحقيق مبدأ المساواة والعدالة بين جميع المواطنين بصرف النظر إن كانوا أشخاص أصحاء جسديا أم ذوي إعاقة، وهو ما يتفق مع مبادئ حقوق الإنسان، وبالطبع هو ما يتم تطبيقه علي النساء والرجال داخل المجتمع.

ماذا يقول القانون في؟!... الجمع بين معاشين لذوي الهمم

أنا سيدة أرملة وأعاني من إعاقة جسدية ، وأحصل على معاش زوجي، ومن حقي الحصول على معاش والدي أيضا، طبقا لقانون ذوي الإعاقة، إلا أن إدارات المعاشات ترفض إعطائي المعاش وتقول لي ليس من حقك الجمع بين معاشين، فماذا أفعل؟

النص القانوني:

النص القانوني الذي يطبق على ذوي الإعاقة فيما يخص المعاشات

المادة (٢٥) من القانون رقم *10* لسنة *2018* الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

يُمنح الأشخاص ذوو الإعاقة مساعدات شهرية طبقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠ ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون معايير استحقاق الأشخاص ذوي الإعاقة للمساعدة المشار إليها .

واستثناء من أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، يحق للأشخاص ذوي الإعاقة الجمع بين معاشين من المعاشات المستحقة لهم عن أنفسهم أو عن الزوج أو الزوجة أو الوالدين أو الأولاد أو الإخوة أو الأخوات وبدون حد أقصى، ويكون لهم الحق في الجمع بين ما يحصلون عليه من معاش أياً كان وما يتقاضونه من أجر العمل ، وتتحمل الخزانة العامة للدولة هذا الفارق ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وضوابط تطبيق ذلك .

مادة (67) من اللائحة التنفيذية :-

في تطبيق أحكام المادة (25) من القانون، إذا توافرت في المستحق من ذوي الإعاقة شروط الاستحقاق لأكثر من معاش طبقا لأحكام قوانين التأمينات الاجتماعية والمعاشات، فيتم الجمع بين معاشين من المعاشات المستحقة له بدون حدود وتكون أولوية الاستحقاق وفقا للترتيب الآتي:

- المعاش المستحق عن نفسه.
- المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة.
- المعاش المستحق عن الوالدين
- المعاش المستحق عن الأولاد.
- المعاش المستحق عن الإخوة والأخوات.

ويراعى عند الجمع بين معاشين من المعاشات المستحقة ما يأتي:

(أ) يجمع المستحق من الأشخاص ذوي الإعاقة من فئة الأزواج بين المعاش المستحق عن نفسه وبين المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة بدون حدود، ويجمع بين تلك المعاشات وأي معاش آخر وفقا للأولويات الواردة عالية بدون حدود.

(ب) يجمع المستحق من الأشخاص ذوي الإعاقة من فئة الأولاد بين المعاشات المستحقة عن والديهم بدون حدود، ويجمع بين تلك المعاشات وأي معاش آخر وفقا للأولويات الواردة عالية بدون حدود.

كما يراعى أن يجمع المستحق من الأشخاص ذوي الإعاقة بين المعاشات المستحقة له وبين دخله من العمل أو المهنة بدون حدود.

وتتحمل الخزانة العامة بالفروق المستحقة في المعاشات الناتجة عن تطبيق أحكام هذه المادة.

تحديات تطبيق القانون:

بناء على العديد من الشكاوى الواردة لموقع محاميك فأن هناك بعض إدارات المعاشات تمتنع عن إعطاء النساء ذوات الإعاقة معاشين بأنه لا يجوز لهن الجمع بين معاشين، على الرغم من النص القانوني الذي يتيح لهن ذلك، وقد يكون ذلك عن تجاهلهم او عدم معرفتهم بنصوص قانون ذوي الإعاقة، وهو الأمر الذي يترتب عليه حالة من الضرر النفسي والمادي لعديد من السيدات خاصة اللاتي لم تستطيع الحصول على دعم قانوني ومعرفي بإمكانية حصولها علي معاشين طبقا للقانون.